

## تقييم احلال الجباية العادية في الجزائر في ظل الاصلاحات الضريبية

دراسة تحليلية خلال الفترة 2009/2019

### *Evaluation of the situation of regular tax in Algeria in light of tax reforms Analytical study during the period 2009-2019*

بن لطرش مولود\*

مخبر تحديات النظام الضريبي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية

جامعة لونيبي علي البليدة 02. الجزائر.

*Mawloud28@gmail.com*

تاريخ النشر: 31 /12/ 2021

تاريخ القبول: 07 /12/ 2021

تاريخ الاستلام: 25 /09/ 2021

#### الملخص:

تعالج هذه الدراسة موضوع الجباية العادية في الجزائر في ظل الاصلاحات الضريبية، وبيان أثر الاصلاح الضريبي الذي يهدف الى تحسين المردود المالي للنظام الضريبي والبحث في امكانية احلال الجباية العادية محل الجباية البترولية. من خلال تحليل الحصيلة المالية الفعلية للنظام الضريبي دلت نتائج الدراسة أن هناك فجوة بين الجباية العادية والجباية البترولية، الأمر الذي يدفع الدولة الى اتخاذ مزيدا من الاجراءات و الاصلاحات على النظام الجبائي وتفعيله،

ومن بين هذه الاجراءات والتي يمكن ان تساهم في تحسين من مردود المالي للنظام الضريبي وتقليص الفجوة بين الجباية العادية والجباية البترولية هي التنوع الاقتصادي، رقمنة الاجراءات الجبائية، استكمال الاصلاحات الهيكلية بين القطاعات وشفافية المعاملات التجارية .

الكلمات المفتاحية: الإصلاحات الضريبية، الجباية العادية، الجباية البترولية،

تصنيف JEL: ; P35، E62، H3، H2

#### Abstract :

This study deals with the issue of the regular tax in Algeria in light of the tax reforms, and to show the impact of the tax reform, which aims to improve the financial return of the tax system, and to research the possibility of replacing the regular tax with the petroleum tax

By analyzing the actual financial outcome of the tax system, the results of the study indicated there is a gap between the regular tax and the petroleum tax, which prompts the state to take measures and reforms to the tax system and activate it.

Among these measures, which can contribute to improving the financial return of the tax system and reducing the gap between the regular tax and the petroleum tax, are economic diversification, digitization of fiscal procedures, completion of structural reforms between sectors and transparency in commercial transactions.

**.Keywords:** tax reforms, regular tax, petroleum tax.

**JEL classification codes:** E62, H3, H2, E62, P35

لقد أظهرت الصدمات البترولية في ظل عدم استقرار السوق الدولية للبترول والغاز، مدى هشاشة الاقتصاد الجزائري المبني على الجباية البترولية كمصدر رئيسي لتمويل الميزانية العامة للدولة، في سياق متسم بتزايد الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية، فالتقلبات في أسعار هذه المادة الحيوية في الأسواق الدولية أدت الى عدم استقرار أوضاع المالية العامة للدولة، خاصة أزمة 1986م، جعلت الدولة تفكر في إيجاد مصادر تمويلية خارج قطاع المحروقات، وهذا لكي تتفادى الانعكاسات السلبية التي قد تحدثها اضطرابات التي قد تقع في السوق النفطية العالمية، لذا قامت بتبني إصلاحات اقتصادية مست كافة المجالات، من بين هذه الإصلاحات اصلاح المنظومة الضريبية.

اعتمدت الجزائر على إصلاحات جذرية للنظام الضريبي في بداية التسعينات بعد الصدمة النفطية في منتصف الثمانينيات، ومن بين هذه الإجراءات هي إعادة النسيج الجبائي، حسب قانون المالية لسنة 1992، الذي يعرف بتاريخ بداية الإصلاح الجبائي الجزائري، والذي كان من أبرز أهدافه عصرنة وتفعيل النظام الضريبي والبحث في إمكانية الرفع من قدرة الأداء للجباية العادية كضرورة ملحة للرفع من مستوى تغطية نفقات التسيير غير قابلة للتقليص، كبديل للجباية البترولية في ظل عدم استقرار السوق الدولية للبترول والغاز، ومنذ تلك الفترة توالى الإصلاحات والتعديلات من خلال قوانين المالية السنوية والتكميلية بحثا عن الآليات الكفيلة لتقليص الفجوة ما بين الجباية العادية والجباية البترولية .

### 1. الاشكالية

وتبعا للعرض السابق تتبين لنا ملامح إشكالية هذه الدراسة والتي يمكن بلورتها في السؤال الموالي:

هل ساهمت الاصلاحات الجبائية في تقليص الفجوة بين الجباية العادية و الجباية البترولية ؟

### 2. الفرضيات

-الإصلاح الضريبي لم يحقق النتائج المسطرة، وان الاعتماد المتزايد على الجباية البترولية لن

يساهم في احلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.

### 3. أهمية وأهداف الدراسة

تكمن أهمية الدراسة من خلال ما تلعبه الاصلاحات الجبائية في تحسين الايرادات المالية من

الجباية العادية من أجل تمويل نفقاتها المالية.

تقييم مسار الاصلاح الضريبي من خلال المردود المالي للجباية العادية وتحليل مستوى الضغط

الضريبي.

#### 4. حدود اطار الدراسة

تحدد اطار الدراسة من جانبيين زماني ومكاني، فالجانب الزماني يتحدد بعد الاصلاحات الجبائية سنة 2009 الى غاية 2019، أما الجانب المكاني فتحدد بواسطة دراسة النظام الضريبي الجزائري ( الجباية العادية).

#### 5. المنهج المتبع والأدوات المستخدمة

سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لأنه يتماشى مع طبيعة الدراسة، نظرا لوجود جزء تحليلي يتطلبه البحث، وسيتم الاعتماد على الأدوات الاحصائية من أجل تحليل المعطيات والارقام وتوضيح مستوياتها بالنسبة لبعض المؤشرات .

وحتى تتمكن من الإحاطة بكل جوانب الدراسة تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة عناصر

اساسية:

❖ ماهية الاصلاحات الضريبية

❖ بنية الجباية العادية بعد الاصلاحات الضريبية

❖ تحليل الحصيلة المالية للجباية العادية

❖ التدابير والاجراءات الواجب اتخاذها لإحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية

#### I- التعريف بالإصلاح الضريبي ووسائل اصلاحه

يعتبر الاصلاح الضريبي جزء لا يتجزأ من استراتيجية متكاملة الاصلاح تشمل بقية النشاط الاقتصادي فهو أحد عناصر سياسات الاصلاح المالي في اطار خطة متكاملة للإصلاح الاقتصادي .

#### 1.1. التعريف بالإصلاح الضريبي

للإصلاح الضريبي مفاهيم عدة انطلقا من هذا سنعرض الى التعاريف التالية:

التعريف الاول : ان الاصلاح الضريبي بصورة عامة هو عملية تشمل تبسيط للنظام الضريبي القائم من خلال تقليل عدد أسعار الضريبية وجعلها أكثر واقعية وتوسيع الاوعية الضريبية مع استبعاد للفقراء والتخفيف عن كاهلهم بشكل يقلل من التكاليف الضريبية ويفعل من النظام الضريبي ويجعله أكثر اتساعا وتناغما مع الاداء الداخلي المطلوب والتطورات الخارجية المتسارعة (خلاصي، 2014، صفحة 568).

التعريف الثاني: يقصد بالإصلاح الضريبي هو ادخال تغيرات نحو الاحسن وعليه هو العمل على سد الفراغات والتغيرات القانونية الموجودة بالنظام الجبائي السابق من أجل الرفع من مردوده، ومحاولة زيادة فعاليته، بما يخدم الاقتصاد الوطنية العام والخاص (جمام، 2009، صفحة 252).

التعريف الثالث: يمكن تعريف الإصلاح الضريبي على انه التغيير المقصود للنظام الضريبي القائم بهدف التكفل بالحاجات الجديدة أو المعدلة والاستجابة لقيود المحيط الجديدة فالإصلاح الضريبي الحقيقي لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسة الخاصة بكل بلد (قدي، 2011، صفحة 249).

ولا يعني الإصلاح بحال من الأحوال مجرد ادخال تعديلات على النظام الضريبي، بل هو خلاصة مسار معقد من العمليات والاجراءات يتم التخطيط لها وتنفيذها عبر فترة زمنية طويلة.

## 2.1. وسائل الإصلاح الضريبي

يتطلب القيام بعملية الإصلاح الضريبي الاعتماد على مجموعة من الوسائل من أجل الوصول الى نظام ضريبي كفاء، يكون مقبول سياسيا واجتماعيا وقابل للتنفيذ، ومن هذه الوسائل ما اقترحه صندوق النقد الدولي (خلاصي، 2014، صفحة 571):

- ❖ تخفيض الضرائب على الدخول وعوائد رؤوس الاموال المستثمرة في القطاع الخاص؛
- ❖ اعضاء أرباح ودخول الاستثمارات الجديدة من الضرائب من أجل حفز المستثمرين على زيادة معدلات؛ استثماراتهم في المجالات ذات الاهمية وبصفة خاصة قطاع الصادرات؛
- ❖ تقديم تسهيلات جمركية على الواردات الاستثمارية والوسيطه للمشروعات الجديدة، لتخفيض قيم الانتاج وزيادة معدلات العائد على الاستثمار فيها؛
- ❖ زيادة معدلات الضرائب غير المباشرة كضريبة المبيعات على السلع الكمالية ومنتجات الصناعات التحويلية والخدمات المحلية.

## 2. أسباب الإصلاح الضريبي في الجزائر

لجات الجزائر الى عملية الإصلاح الضريبي لعدة أسباب من أهمها (رزيق، 2004):

- ❖ تعقد النظام الضريبي؛
- ❖ الخلل وعدم الاستقرار في التشريع الضريبي؛
- ❖ ثقل العبء الضريبي؛
- ❖ نظام ضريبي غير ملائم لمستجدات مرحلة الإصلاحات؛
- ❖ عدم فعالية الحوافز الضريبية في توجيه الاستثمار؛
- ❖ انخفاض أسعار البترول؛
- ❖ الغش والتهرب الجبائي؛
- ❖ كثرة الاعفاءات وعدم اتساع وعاء الضرائب المباشرة والضرائب على رأس المال؛
- ❖ ثقل العبء الضريبي والضغط الجبائي المرتفع.

### 3. أهداف الاصلاح الضريبي في الجزائر

- يسعى الاصلاح الضريبي الى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي يمكن اجمالها فيما يلي (جمام، 2009، صفحة 254):
- ❖ تبسيط النظام الجبائي سواء تعلق الامر بمكونات النظام الضريبي أو التشريع الضريبي، حيث تم تغير ضرائب متعددة بأخرى بسيطة؛
  - ❖ توسيع الحقل الضريبي من خلال اخضاع تقريبا كل السلع والخدمات للرسم على القيمة المضافة؛
  - ❖ تخفيف العبء الضريبي؛
  - ❖ تأسيس ادارة ضريبية فعالة من أجل تحقيق أهداف النظام الضريبي؛
  - ❖ الفصل بين الشخص الطبيعي والمعنوي؛
  - ❖ تغير ضرائب متعددة بأخرى بسيطة؛
  - ❖ توجيه النشاط الاقتصادي؛
  - ❖ محاربة الغش والتهرب الضريبي؛
  - ❖ رفع الحصيلة الضريبية لزيادة الموارد المالية لخزينة الدولة؛
  - ❖ رفع نسبة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة وبالتالي احلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.

### II- بنية الجباية العادية بعد الاصلاحات الضريبية

تتشكل الايرادات العامة للدولة من ثلاث مصادر حسب المادة 11 من قانون 07 يوليو 1984 المتعلق بقوانين المالية، لم يعمل المشرع من خلال هذه المادة على ترتيب الايرادات حسب أهميتها أو حسب منطق آخر، وانما اكتفى بوضع قائمة بمختلف المصادر المالية التي يمكن للدولة أن تلجأ اليها، وقد ورد ترتيبها من الجدول (أ) من الميزانية الملحقه بقانون المالية وهي:

❖ الايرادات العامة للجباية العادية؛

❖ الايرادات غير الجبائية؛

❖ ايرادات الجباية البترولية.

تتكون الجباية العادية من الايرادات الضريبة التالية:

1. ضرائب مباشرة: ويمكن تعريف الضريبة المباشرة بأنها تلك الضريبة التي تفرض على واقعة وجود عناصر الثروة من دخل ورأس مال (زغودو، 2005، صفحة 198)، والتي تتكون من نوعين هما:

1.1. الضرائب على راس المال : يقصد بالرأسمال من الناحية القانونية ما يملكه الشخص من أموال وقيم في زمن ما، بغض النظر عن طبيعتها عقارات، منقولات، أدوات انتاج، أسهم، سندات ...الخ. ولتحديد راس المال من الناحية الضريبية يجب حصر وجرد وتقويم أصول وخصوم المكلف بالضريبة (بعلي، 2003، صفحة 69).

2.1. الضرائب على الدخل: يقصد بالدخل بمعناه الواسع، كل زيادة في القيمة الايجابية للممول، أي كل زيادة في ذمته المالية ومن ثم فهو عبارة عما يحصل عليه الشخص من مصدر معين قد يكون ملكية، وسيلة انتاج أو يكون عمله ومهنته أو هما معا، اخذا بذلك العديد من الصور والأشكال أجور فوائد أرباح...الخ (بعلي، 2003، صفحة 70).

2. ضرائب غير مباشرة: هي التي تفرض على وقائع تمثل انفاقا أو تداولا لعناصر الثروة (زغدود، 2005، صفحة 199)، وتنقسم الى:

1.2. الضرائب على رقم الاعمال: وهي الضريبة التي تفرض في كل مرة من مرات انتقال السلعة بن مرحلة الانتاج ومرحلة الاستهلاك، ويكون فرض الضريبة هنا على ثمن السلعة مضافا اليه ربح البائع ومقدار الضرائب التي دفعت في كل مرة من مرات انتقال السلعة حتى وصولها الى يد المستهلك (سوزي، 2000، صفحة 194).

2.2. الرسوم على الاستهلاك: تفرض على الدخل حين استعماله، وذلك عن طريق زيادة أسعار السلع والخدمات المشتراة، بمقدار الضريبة المفروضة، بما أن معظم هذه الاستعمالات موجهة للاستهلاك، اذ يستخدم الأفراد دخولهم في شراء السلع الاستهلاكية (شحادة و شامية، 2018، صفحة 179).

3.2. الحقوق الجمركية: هي ضرائب تفرضها الدول على السلع المستوردة من الخارج أو المصدرة اليه، وتدفع أثناء عبور هذه السلع الحدود ولوجها التراب الجمركي الخاضع للضريبة أو الخروج منه.

### 3. حقوق التسجيل ورسوم الطابع:

1.3. حقوق التسجيل: هي الضرائب التي تفرض أساسا على تداول القانوني بالأموال: نقل حقوق الملكية وحق الانتفاع، والقسمات والمبادلات، وعقود الشركة واعادة هيكله الشركة، كما تفرض على تصرفات قانونية أخرى مثل تسجيل عقود الزواج أو الطلاق.

2.3. حقوق الطابع: هي الضرائب المفروضة على الأوراق الرسمية (مدنية أو عسكرية) والتي تتخذ شكل طابع جبائي، كالتوايح الملصقة على جوازات السفر وبطاقات التعريف ورخص السياقة والصيد (شاوش، 2013، صفحة 37).

إذا كان الكثير من الاقتطاعات الضريبية لا تثير مشكلة في تصنيفها سواء مباشرة او غير مباشرة، فان الاشكالية تبقى لبعض الرسوم مثل حقوق الطابع، وفي الغالب تصنف ضمن الضرائب

تقييم احلال الجباية العادية في الجزائر في ظل الاصلاحات الضريبية  
دراسة تحليلية خلال الفترة 2019/2009

غير المباشرة، اما حقوق التسجل هي أقرب الى الضرائب المباشرة، اذا أخذنا بعين الاعتبار الوقائع التي تستحق عليها هذه الحقوق مثل المعاملات التي تخص تداول رؤوس الأموال أو عمليات انتقال الملكية العقارية، سواء عن طريق التنازل بمقابل أو بدون مقابل، كالبيع أو الميراث أو الوصية أو الهبات، علما أنه يتم تصنيفها بصفة مستقلة في عرض الاحصائيات الرسمية (فنغور، 2017، صفحة 243).

### III- تحليل الحصيلة المالية للجباية العادية

معرفة الهدف الرئيسي من الإصلاح الضريبي وهو إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية سنقوم بتحليل الحصيلة الفعلية للجباية العادية بالاعتماد على المؤشرات التالية:

❖ المردودية المالية للجباية العادية

❖ الضغط الضريبي

#### 1. المردودية المالية للجباية العادية

نتناول بالتحليل التطور الكمي والنسبي للمردود المالي للجباية العادية، مكوناتها ومساهماتها في الميزانية العامة للدولة، مقارنة بإيرادات الجباية البترولية والإيرادات الأخرى، هذه العناصر الثلاث هي التي تكون إيرادات الميزانية العامة للدولة، وبالتالي الوقوف على المردود المالي لاهم موارد الميزانية.

#### 1.1. مساهمة الحصيلة الفعلية للجباية العادية في الميزانية العامة

جدول رقم(01): نسبة مساهمة الجباية في اجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة (2009-2019)

الوحدة مليار (دج)

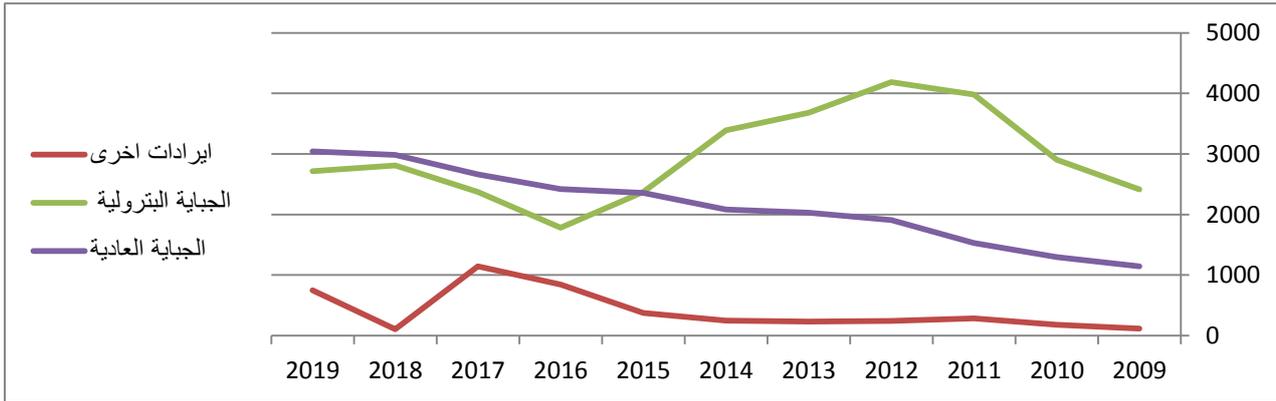
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الجباية العادية	1146.4	1297.94	1527.1	1908.6	2031	2081.4	2354.7	2422.9	2663.1	2983.7	3041.42
الجباية البترولية	2412.7	2905	3979.7	4184	3678.1	3388.4	2373.5	1781.1	2372.5	2807.91	2714.47
إيرادات أخرى	115.8	182.8	283.3	242.9	231.7	249.2	374.9	846.8	1147.2	105.02	752
مجموع الإيرادات العامة	3674.9	4385.74	5790.1	6335.5	5940.8	5719	5103.1	5050.8	6182.8	5896.81	6507.89
نسبة الجباية العادية الى مجموع إيرادات الميزانية	31.20%	29.59%	26.37%	30.13%	34.19%	36.39%	46.14%	47.97%	43.07%	50.60%	46.73%
نسبة الجباية البترولية الى مجموع إيرادات الميزانية	65.65%	66.24%	68.73%	66.04%	61.91%	59.25%	46.51%	35.26%	38.37%	47.62%	41.71%
نسبة الإيرادات الأخرى الى مجموع إيرادات الميزانية	3.15%	4.17%	4.89%	3.83%	3.90%	4.36%	7.35%	16.77%	18.55%	1.78%	11.56%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على : التقارير السنوية لبنك الجزائر من سنوات 2009 الى 2017 وعلى

الموقع : <http://www.bank-of-algeria.dz> وإحصائيات مؤقتة لوزارة المالية

الموقع <http://www.dgpp-mf.gov.dz>

الشكل رقم (01): منحنيات الاتجاه للأنواع الثلاثة للإيرادات العامة للدولة 2019/2009



### 1.1.1. التطور الكمي

انتقلت الإيرادات العامة للدولة من 3674.9 مليار دينار سنة 2009 إلى 6507.89 مليار دينار سنة 2019، أي أنها تضاعفت بمقدار 1.77 مرة خلال عشر سنوات الأخيرة، والتي تمثل فترة الدراسة (2019/2009)، أما عناصر الإيرادات المكونة لها فكانت كما يلي:

❖ الإيرادات من الجبابة العادية بلغت ما مقداره 1146.4 مليار دج سنة 2009 لتنتقل إلى 3041.42 مليار دج خلال سنة 2019.

❖ الجبابة البترولية بلغت ما مقداره 2412.7 مليار دينار سنة 2009 لتبلغ سنة 2019 ما مقداره 2714.47 مليار دينار حيث تضاعفت 1.12 مرة خلال العشر سنوات التي هي محل الدراسة.

❖ الإيرادات الأخرى بلغت 115.8 مليار دينار سنة 2009 لتنتقل إلى 752 مليار دينار في 2019 أي أنها تضاعفت 6.5 مرة تقريبا.

### 2.1.1. منحنيات التطور

❖ الجبابة العادية: اتجاه بوتيرة متزايدة خلال الفترة 2009-2019.

❖ الجبابة البترولية: اتجاه بزيادة بوتيرة متسارعة خلال الفترة 2009-2012 ثم انخفاض بوتيرة

حادة خلال الفترة 2013-2016، ليعاود الارتفاع خلال الفترة 2017-2019.

❖ الإيرادات الأخرى: كانت مستقرة خلال فترة الدراسة وعرفت تذبذب خلال الفترة 2017-2019.

### 3.1.1. الزيادة السنوية

ما يمكن ملاحظته هو انخفاض حصة الجبابة العادية من إيرادات الميزانية الكلية، حيث كانت تقدر بـ 31.20% في سنة 2009، لتتخف إلى 26.13% في سنة 2011، ويعود السبب في ذلك إلى الارتفاع القوي في إيرادات المحروقات نتيجة ارتفاع أسعار البترول في السوق العالمية، لترتفع من جديد منتقلة من 34.19% سنة 2013، لتصل سنة 2018 إلى الذروة محققة نسبة 50.60% من حصة إيرادات الميزانية الكلية، يعتبر التغيير في هيكل الضريبة خارج المحروقات خلال الفترة 2013-2018 من

تقييم احلال الجباية العادية في الجزائر في ظل الاصلاحات الضريبية  
دراسة تحليلية خلال الفترة 2019/2009

أهم الملاحظات خاصة أن سنة 2018 تؤكد جيدا الاتجاه التصاعدي للجباية العادية ووزنها في إيرادات الميزانية العامة الكلية، والتي عوضت انخفاض في إيرادات المحروقات.

### 2.1. تحليل الحصيلة المالية لمكونات الجباية العادية

تحتوي الجباية العادية على مجموع الإيرادات خارج المحروقات التي تكون مصدرها الضرائب والرسوم، وتشمل الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة وحقوق الطابع والتسجيل والحقوق الجمركية

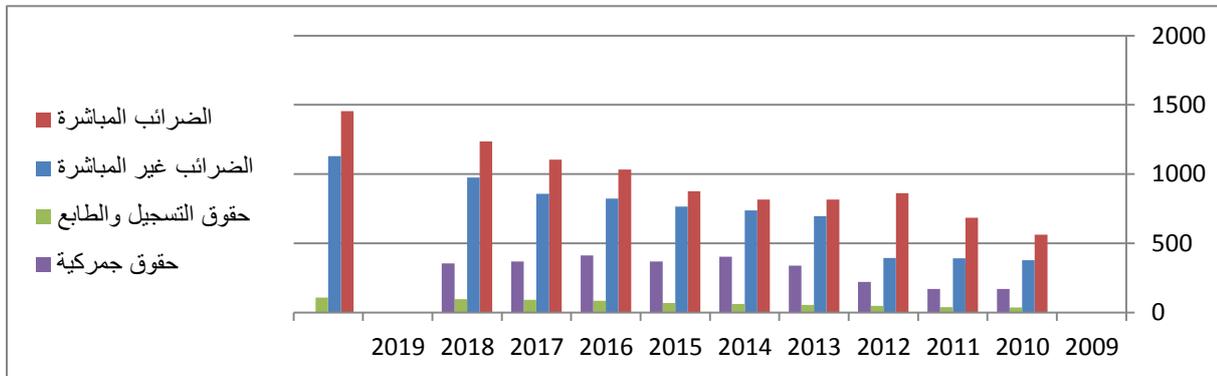
جدول رقم (02): تطور الحصيلة الفعلية لمكونات الجباية العادية خلال الفترة (2019-2009)

الوحدة مليار (دج)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الضرائب المباشرة	561.7	684.7	862.3	817	817	875.7	1033.71	1104.84	1235.68	1391.70	1453.91
الضرائب غير المباشرة	378.9	391.7	395	697.3	737.5	764.3	824.145	857.707	974.695	1107.11	1130
حقوق التسجيل والطابع	35.8	39.7	47.4	56.1	61.7	69.9	84.7692	92.0702	96.727	136.8	108.54
حقوق جمركية	170.2	170.2	222.4	338.2	402.3	369.2	412.0725	368.2808	356	397.104	348.87

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: التقارير السنوية لبنك الجزائر من سنوات 2009 الى 2017 وعلى الموقع: <http://www.bank-of-algeria.dz> وإحصائيات مؤقتة لوزارة المالية الموقع <http://www.dgpp-mf.gov.dz>

الشكل رقم (02): تطور بنية مكونات الجباية العادية خلال الفترة (2019-2009)



المصدر: تم اعداد الشكل اعتمادا على معطيات الجدول السابق

بلغت الضرائب المباشرة 1453.91 مليار دينار سنة 2019 مقابل 1391.70 مليار دينار سنة 2018، اي ارتفاع بنسبة 4.47%، نلاحظ على غرار السنوات السابقة أن الارتفاع في الضريبة المباشرة على المداخيل والأرباح خصوصا على الاجور التي تقتطع عند المصدر، يفوق الارتفاع في الضريبة غير المباشرة على السلع والخدمات والتي بلغت 1130 مليار دج، في حين انخفضت الحقوق الجمركية من جديد لتبلغ 348.87 مليار دينار سنة 2019 مقابل 397.104 مليار دينار سنة 2018 و 356 مليار دينار سنة 2017.

فيما يخص هيكل الإيرادات الضريبية نلاحظ سنة 2019، استمرار أهم التوجهات للفترة 2009-2019، حيث كسبت الضريبة المباشرة على المداخيل والأرباح 1.7 نقطة مئوية في 2019، ممثلة في ذلك 46% من الإيرادات الضريبية، مقابل 44.5% سنة 2018 و 23% سنة 2009. عدى ذلك فقدت الحقوق الجمركية من جديد 2.3 نقطة، لتمثل 12.96% فقط من الإيرادات الضريبية سنة 2019 مقابل 13.09% سنة 2018 و 14.84% سنة 2009، ويرجع ذلك الى تراجع الواردات من السلع منذ سنة 2015، ولكن أيضا الى مختلف الإعفاءات الجمركية، أما ما يخص وزن الضرائب غير المباشرة، فبعد أن شهد سنة 2015 أدنى مستوى له، عرف ارتفاعا بشكل طفيف، منتقلا من 36.51% سنة 2018 الى 41.97% سنة 2019، ومع ذلك لا زال جد منخفض بالمقارنة مع النسب لدى الدول المتقدمة والناشئة.

جدول رقم (03): تطور هيكل مكونات الجباية العادية (بالنسب المئوية من الإيرادات الضريبية)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الضرائب المباشرة	48.99	53.23	56.47	42.81	40.48	42.12	43.90	45.60	46.40	45.89	54.00
الضرائب غير المباشرة	33.05	30.45	25.87	36.53	36.54	36.76	35.00	35.40	36.60	36.51	41.97
حقوق التسجيل والطابع	3.12	3.09	3.10	2.94	3.06	3.36	3.60	3.80	3.63	4.51	4.03
حقوق جمركية	14.84	13.23	14.56	17.72	19.93	17.76	17.50	15.20	13.37	13.09	12.96

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على : التقارير السنوية لبنك الجزائر من سنوات 2009 الى 2017 وعلى الموقع <http://www.bank-of-algeria.dz> وإحصائيات مؤقتة لوزارة المالية الموقع <http://www.dgpp-mf.gov.dz>

في نفس السياق، يعكس هيكل الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة النقائص المزمنا في تحصيل جزء من الضريبة العادية، والمتمثلة في الضريبة المباشرة خارج الاجور، والضريبة غير المباشرة على الانشطة الداخلية، وكذلك الى كثرة الاعفاءات المختلفة، والذي يشير الى هيمنة الاقتطاعات من المصدر ( الاجور والضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد)، وبالتالي تواجد نقائص في تحصيل الأنواع الأخرى من الاقتطاعات ( الضريبة على الدخل الاجمالي للشركات والضريبة على القيمة المضافة على النشاطات الداخلة)، وهو أمر في تعارض واضح مع أهمية وعاءاتها المعنية (فائض صافي الاستغلال للشركات والقيمة المضافة للاقتصاد الحقيقي خارج المحروقات). ما يتطلب الى تبني اصلاحات حازمة، تهدف الى الحد من التهرب الضريبي المعتبر في النشاطات غير الرسمية وترشيد الاعفاءات لإعادة بعث الاستثمار السوق بشكل أفضل، ما من شأنه أن يخلق مورد ضريبي جد معتبر للميزانية.

## 2.الضغط الضريبي

يعتبر الضغط الضريبي من المعايير الأساسية لمقارنة حصة الإيرادات الضريبية في الناتج المحلي الاجمالي، فهو من المؤشرات الكمية المستخدمة لتقييم مردودية النظام الضريبي، ومدى قدرته في

تقييم احلال الجباية العادية في الجزائر في ظل الاصلاحات الضريبية  
دراسة تحليلية خلال الفترة 2019/2009

تحقيق أهم هدف للإصلاح الضريبي، والمتمثل في احلال الجباية محل الجباية البترولية، وللضغط الجبائي عدة أسماء، فحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تسميه الضغط الضريبي، المجلس الاقتصادي والاجتماعي بفرنسا يسميه مستوى الجباية، وعند البعض الاقطاع الاجباري، وعند الاخرين الضريبة على الاقتصاد، حيث حدد الاقتصادي الأسترالي كولن كلارك مستوى الضغط الضريبي النموذجي ب 25% .

من أجل تحليل الضغط الضريبي في الجزائر نعتد على حصيلة الجباية العادية على الناتج الداخلي الاجمالي خارج المحروقات، وذلك باستبعاد الجباية البترولية من الحساب أي عدم ادراجها ضمن الاقطاعات الضريبية ليكون أكثر دلالة.

### 1.2. تحليل الضغط الضريبي للجباية العادية

جدول رقم (04): تطور معدل الضغط الضريبي للجباية العادية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2009-2019)

(2019)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
ايرادات الجباية العادية	1146.4	1297.94	1527.1	1908.6	2031	2081.4	2354.7	2122.9	2663.1	2983.7	3041
الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات	6859	7811.2	9284.5	10579.9	11679.9	12570.8	13567.9	14381.2	15297.8	16733	17928
الضغط الضريبي %	16.71	16.62	16.45	18.04	17.39	16.56	17.35	14.76	17.41	17.83	16.96

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على : التقارير السنوية لبنك الجزائر من سنوات 2009 الى 2017 وعلى الموقع : <http://www.bank-of-algeria.dz> وإحصائيات مؤقتة لوزارة المالية الموقع <http://www.dgpp-mf.gov.dz>

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه بلغ معدل الضغط الضريبي للجباية العادية خارج قطاع المحروقات سنة 2009 نسبة 16.71% وارتفع سنة 2012 ليبلغ 18,04 % ، وهذا بسبب الارتفاع في حصيلة الجباية العادية خلال هذه الفترة، التي تعتبر كأقصى نسبة ارتفاع، ثم عرف انخفاضا كبيرا في سنة 2016 ليسجل نسبة 14,76% كأدنى نسبة، وهذا بسبب الارتفاع الكبير في الناتج المحلي الخام مقارنة بالارتفاع في حصيلة الجباية العادية، ثم رجع الى الارتفاع في السنوات 2017 و2019، وقدر متوسط الضغط الضريبي خلال الفترة 2009-2019 نسبة 16,94% وتعد هذه النسبة ضعيفة مقارنة بالمعدل النموذجي 25%، والذي يبلغ في الدول الصناعية 27%، وعليه نستنتج عدم مردودية النظام الضريبي بعد الاصلاحات حيث لم تتمكن من تحسين المقدرة التكليفية للدخل الوطني، وذلك راجع لعدة عوامل من أهمها (ناصر، 2009، صفحة 73)

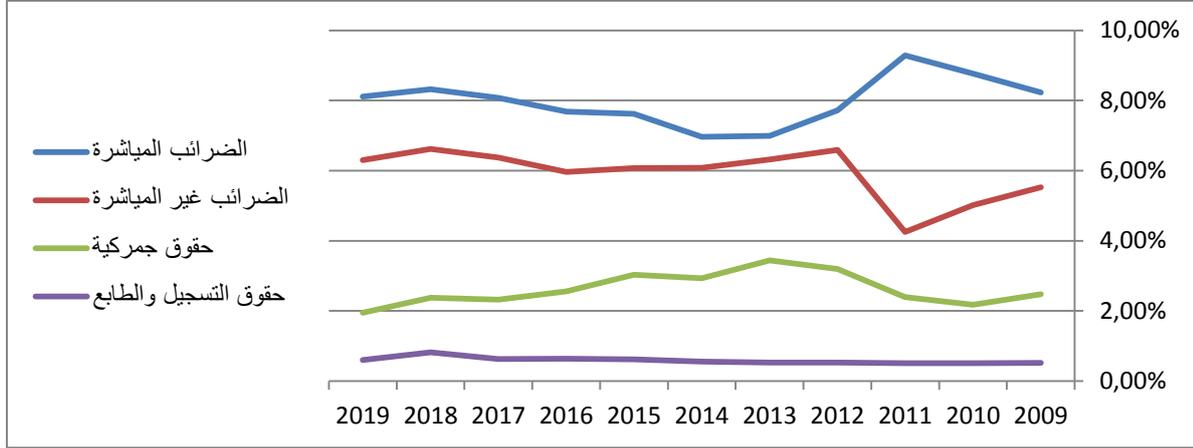
- ❖ ضعف الادارة الضريبية في ايجاد الأوعية الضريبية الملائمة ذات المردودية العالية
- ❖ ضعف الاقطاعات الضريبية لانخفاض الدخل الفردي وانتشار الغش الضريبي

❖ انتشار البطالة التي تفوت على الدولة اخضاع فئة كبيرة من أفراد المجتمع، بالإضافة الى اتساع الاقتصاد غير الرسمي مما أثر سلبا على حجم الحصيلة الضريبية.

❖ ارتفاع التضخم وتدهور العملة الوطنية، مما بخفض القيمة الحقيقية للحصيلة .

## 1.2. تحليل بنية الضغط الضريبي الجزئي ( حسب مكونات الضرائب)

الشكل رقم\_03): تطور اتجاه الضغط الضريبي حسب بنية الضريبة



المصدر: تم اعداد الشكل اعتمادا على معطيات الجدول السابق

أهم الملاحظات:

❖ متوسط بنية الضرائب المباشرة الى الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة بلغت 08% بينما تمثل نسبة الضرائب غير المباشرة 06%.

❖ الملاحظة الهامة في بنية الضغط الضريبي الجزئي أن الضرائب المباشرة تتساوى مع الضرائب غير المباشرة مضافا اليها الحقوق الجمركية، وهذا يعتبر تطور مهم في بنية الجباية العادية، ويعني ذلك أن هناك تنوع في الأوعية الضريبية نتيجة تنوع الانظمة الاقتصادية.

❖ هناك تذبذب في تطور حصيلة الضرائب من خلال نسب الزيادة السنوية التي بين 13.22% سنة 2010 و 24.66% سنة 2012 في حين انخفضت في السنة الاخيرة الى 1.93% والتي تعتبر أدنى مستوى لها خلال فترة الدراسة، في حين بلغ متوسط الزيادة السنوية 10,46% وهي بالتقريب تعادل الزيادة المتوسطة في الناتج المحلي الاجمالي التي بلغت 10,15% .

## IV- التدابير والاجراءات الواجب اتخاذها لإحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية

يمكن تعزيز وتحسين مردودية الجباية العادية من خلال اعتماد التدابير والاجراءات التالية:

### 1. دعم الطاقة الضريبية

1.1. محاربة التهرب الضريبي: يقصد بالتهرب الضريبي تلك المخلفات المتمثلة في عدم الامتثال للتشريع الضريبي، أو الثغرات الموجودة في القانون من أجل التخلص من أداء الواجب الضريبي، ان التهرب الضريبي يؤثر على فعالية السياسة الجبائية فهو يقود الى انقاص الحصيلة الجبائية، مما يجبر الدولة على تقليص نفقاتها العامة (صالح و بن خزناجي، 2020، صفحة 18)، وهناك عدة طرق لمكافحة التهرب الضريبي ومن هذه الطرق نذكر مايلي:

- ❖ التوسع في اتباع طريقة الحجز من المنبع لما تتيحه هذه الطريق من الحد من فرص التهرب؛
- ❖ اعتماد ادارة الضرائب على تبليغات الغير بمعلومات تفيد في الكشف عن حالات التهرب مع منح الامتيازات لمن يقدم تلك المعلومات؛
- ❖ عدم المبالغة في تعدد الضرائب؛
- ❖ تسليط أقصى العقوبات على المتأخرين عن الدفع والمتهربين.

2.1. عقلنة الامتيازات الضريبية: يطلق على هذه الامتيازات في الادبيات الضريبية بالنفقات الضريبية "هي تيسيرات أو إعفاءات من الهيكل الضريبي المعتاد من شأنها أن تخفض الايرادات الحكومية المحصلة" (صندوق النقد الدولي، 2014، صفحة 89) وتأخذ شكل علاوة ضريبية أو اعفاء ضريبي أو تخفيض ضريبي أو خصم ضريبي، فينبغي اعادة النظر في هذه الامتيازات الضريبية واعتماد أسس موضوعية واقتصادية، فمعدلات الضريبة المخفضة والاعفاءات ليست فعالة جدا في تفعيل الاستثمار، وغالبا ما يؤدي تعدد الاعفاءات الى معاملة الشركات بصورة متفاوتة مما يحد من العدالة الضريبية، ويخلق فرص التحايل الضريبي ولذلك لابد من:

- ❖ خفض الاعفاءات والخصومات الضريبية أو الغاؤها(باستثناء تلك الموجهة خصيصا للفقراء)، وسوف يؤدي ذلك الى تبسيط الاجراءات الادارية والحد من فرص التحايل الضريبي، مما يقلل من الاحساس بالمعاملة المتعسفة بين المكلفين؛
- ❖ اقتصار الاعفاءات على الاستثمارات التي تساهم في التنمية الاقتصادية وتحقق قيمة مضافة في الاقتصاد؛

- ❖ منح الاعفاءات للمؤسسات المستقرة التي تشكل مطارح ضريبة مستقبلية؛

## 2. ادارة ضريبية فعالة

ربما يكون من قبيل المبالغة القول بأن الادارة الضريبية في البلدان النامية هي السياسة الضريبية، فالادارة الضريبية في الدول النامية تتميز بطابع تقليدي، حيث يغلب عليها معاملاتها باستخدام الوسائل التقليدية في فرض الضريبة وتحصيلها، وزيادة على ذلك النقص الكبير في الخبرة

والكفاءة المهنية وانتشار الفساد الاداري، حيث أن كل هذه تساهم في انتشار ظاهرة التهرب الضريبي والتجنب الضريبي من جهة، وتقف عائقا أمام أهداف عملية الاصلاح الضريبي من جهة أخرى (بريش ع.، 2014، صفحة 255)، ومن أجل ادارة فعالة عليها اللجوء الى اجراءات عصرية لمعالجة جميع المعطيات المتعلقة بفرض الضرائب على المكلفين بالضريبة، وتحصيل مختلف الضرائب والرسوم وكل ما يترتب عنه من عمليات ملحقه تتعلق بمهام الرقابة الجبائية، وتسوية القضايا النزاعية، فعليها الاهتمام بالإجراءات التالية:

1.2. تطوير التكنولوجيا الرقمية: فالإدارة الجبائية من أجل مساندة التطورات عليها الانتقال الى عصر التكنولوجيا الرقمية، الذي يعتبر أحد الركائز الأساسية لتحسين العلاقة بين الادارة الجبائية والمكلفين بالضرائب، حيث أنه سيسهل عليهم اتمام اجراءاتهم وتجنبهم الانتقال الى شبائيك مصالح الادارة الجبائية.

2.2. تأمين واثمين الموارد البشرية: من خلال وضع برنامج يهدف لتكوين ورسكلة وتحسين مستوى موظفي الادارة الضريبية قصد الاستجابة للمتطلبات الجديدة لبرنامج العصرية لتكوين عون مهني قادر على رفع التحديات من أجل نجاح اي مشروع إصلاحي .

3.2. توفير الوسائل المادية

4.2. تحسين التحصيل الجبائي

3. الاهتمام بالجانب التشريعي

من أجل اصلاح ضريبي يعيد الاعتبار للجبائية العادية بعدما تراجعت الجبائية النفطية، الاهتمام بالجانب التشريعي، وذلك بين عدة تدابير ترمي الى تحقيق أهداف المرجوة والتي تتمثل في :

❖ تنسيق وتبسيط الاجراءات القانونية: ضمان أن تكون القوانين واللوائح بسيط بصورة معقولة وسهل الحصول عليها وأن تتميز بالاتساق فيما يتعلق بجميع الضرائب.

❖ قانونية الجبائية : وذلك عن طريق تأسيس قانون جبائي براغماتي ومستقل يؤسس لحقوق و ضمانات المكلفين.

❖ توسيع تطبيق التدابير الخاصة بمحاربة الغش والتهرب الضريبي : ترسانة قانونية لمكافحة هذه الظاهرة

❖ مواصلة استكمال استقرار النظام الجبائي.

❖ تجميع كل الاحكام الضرائب والرسوم في موسوعة تشريعية واحدة: بحيث يسهل الرجوع لها من طرف المكلفين بالضرائب، أعوان الادارة الجبائية، رجال القضاء، المهتمين والباحثين.

4. محاربة الفساد الجبائي

يعتبر الفساد في العديد من الدول أمر شائع خاصة في ادارة الضرائب، فمن ناحية قد يقوم دافعو الضرائب بالإبلاغ الناقص عن دخلهم أو تقديم رشاي لتغيير التزاماتهم الضريبية، أو تجنب التسجيل، ومن ناحية أخرى قد يستخدم محصلو الضرائب التهديد بالتقدير الضريبي المفرط لابتزاز دافعي الضرائب، ويمكن أن تدفع الشركات الكبرى للمسؤولين بهدف التهرب الضريبي، وبغض النظر عن اشكل الفساد أو مدي انتشاره فانه يقوض احترام النظام الضريبي، وبالتالي يضعف الامتثال ويخفض التحصيل الضريبي.

#### 5. ضبط الاقتصاد غير الرسمي

تعتبر الضرائب عنصر فعال في زيادة حجم الظاهرة وتشوه الاقتصاد، حيث يتزايد الحافز للتحويل الى العمل في الاقتصاد غير الرسمي، لأن العاملين في القطاع غير الرسمي لا يدفعون ضرائب، ما يساعد على خسارة الخزينة العمومية للدولة جراء هذا التهرب الضريبي، فاذا كانت الأنشطة الرسمية تتعرض للمزيد من الضرائب من وقت لآخر، سيزيد مستوى العبء الضريبي بشكل مبالغ فيه، واذا كان الجهاز الضريبي غير كفاء، هذا ما يؤدي الى انقسام الاقتصاد الوطني الى قسمين، أحدهما خاضع للضرائب والأخر غير خاضع لها، وفي هذا الاطار يعد الاصلاح الضريبي بمعناه الواسع هو السبيل الوحيد للنهوض بالاقتصاد والحد من انتشار ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، وذلك من خلال تبسيط واقامة نظام ضريبي فعال، وتشجيع الاستثمار من خلال منح تحفييزات واعفاءات ضريبية للإنتاج الحقيقي، وعلاج التشوهات التي تكتنف الادارة الضريبية وتحديثها، حتى تكون على قدر كبير من التطور والفهم للواقع الاقتصادي الحالي، مع ضرورة مراجعة التشريع الضريبي قصد تحديد و معالجة مختلف الثغرات التي يتضمنها.

#### 6. الحوكمة الضريبية

الحوكمة الضريبية هي مجموعة قواعد وضوابط واجراءات تضمن حسن سير العمل وتحقيق الأهداف وبالأخص توافر الشفافية وتعزيز المصداقية، بما يوطد الثقة المتبادلة بين مصلحة الضرائب ومموليها (بكر، 2015، صفحة 14)، وتهدف حوكمة المنظومة الضريبية أيضا الى تنمية الحصيلة وجذب الاستثمارات، والقول بأن حوكمة المنظومة الضريبية الهدف منها هو تنمية الحصيلة وجذب الاستثمارات يرجع الى أن الحوكمة في حد ذاتها وحوكمة الشركات أو حوكمة المنظومة الضريبية هي الباعث الأساسي على ثقة المستثمر في الاستثمار في بلد ما، وبالتالي فان المستثمر حينما يود أن يوجه جزءا من استثماراته الى بلد ما مع وجود مفاهيم الحوكمة وشيوعها في هذه الدول، يكون عامل أساسي في بث الثقة في نفسه للاستثمار في هذا البلد، وبالتالي لم يعد الكلام فقط على وجود أو عدم

وجود حوافز ضريبية لكنه يمتد أيضا الى أنه هل هناك حوكمة تطبق فعليا أم لا. (بكر، 2015،  
صفحة 9)

## 7. التنوع الاقتصادي

لقد أدى عدم الاستقرار سوق المحروقات الى هشاشة الاقتصادات التي تعتمد على الريع  
النفطي مؤثرا بذلك على مصادر التمويل الخارجي، الأمر الذي استوجب حتمية تطويرها وتنويعها الى  
مصادر تمويل مستدامة خارج قطاع المحروقات، والتي تمثل عنصرا بارزا في استراتيجية التنمية  
الاقتصادية.

ويعتبر التنوع الاقتصادي المولد للقيمة المضافة والمنشئ لمناصب العمل محور رئيسي للنمو،  
ولذلك من الضروري أن تستفيد من كل التسهيلات التي من شأنها تعزيز تنميته، فتشجيع الاستثمارات  
في القطاعات الاستراتيجية (الفلاحة، الصناعة، السياحة) سيحقق انعكاسات اقتصادية واجتماعية  
ايجابية من خلال مناصب الشغل وتوسيع الوعاء الضريبي وزيادة الإيرادات الجبائية الحالية.

## V- الخاتمة

رغم المجهودات التي انتهجتها الجزائر من أجل اصلاح منظومتها الجبائية، ومن خلال تحليل  
الحصيلة المالية لموارد الميزانية، تبين لنا مايلي:

- ❖ الاصلاحات على النظام الجبائي لم يتماشى مع الأهداف الضريبية المسطرة من طرف السلطات  
العمومية، والذي يعتبر تحسين الجباية العادية ضرورة لتغطية نفقات التسيير؛
- ❖ أن الجزائر مازالت تعتمد على عائدات المحروقات كمصدر أساسي لتمويل الميزانية، والذي شكل  
حصّة الأسد من إجمالي إيرادات الدولة،
- ❖ يعتبر المعدل الإجمالي للاقتطاعات الضريبية على الأنشطة خارج المحروقات ضعيف نسبيا ،
- ❖ هناك نقائص في تحصيل جزء من الضريبة العادية نتيجة التهرب الضريبي وكثرة الإعفاءات  
الضريبية؛

## 2. الإقتراحات

- ❖ مواصلة استراتيجية استقرار هيكل النظام الجبائي؛
- ❖ استكمال برامج العصرية، الرقمنة واعادة تنظيم المصالح؛
- ❖ الزيادة من الاخضاع الجبائي للأنشطة والمنتجات المولدة لأثار سلبية (منتجات كمالية، أنشطة  
ملوثة، منتجات المستهلكة للطاقة والمنتجات الضارة)؛
- ❖ تكييف المزايا الممنوحة في اطار أنظمة الاستثمار والتشغيل على أساس معايير عقلانية وموضوعية؛

تقييم احلال الجباية العادية في الجزائر في ظل الاصلاحات الضريبية  
دراسة تحليلية خلال الفترة 2019/2009

- ❖ فرض جباية زراعة خاصة؛
- ❖ انشاء الية تحفيزية لترشيد الطاقات المتجددة؛
- ❖ اصلاح الجباية غير المباشرة؛
- ❖ اصلاح نظام الاخضاع الجزافي؛
- ❖ مراجعة الرسوم المطبقة على استهلاك السلع الأولية المرتبطة بسياسة استهداف الدعم؛
- ❖ مراجعة جباية الأدوات المالية، تشجيع الادخار، تشجيع الادمج المالي، تطوير أدوات الدفع غير النقدية والالكترونية، والاخضاع الجبائي للتجارة الالكترونية؛
- ❖ تحسين التحصيل الجبائي، وتوسيع القاعدة الضريبية وتعزيز محاربة الغش والانشطة غير الرسمية
- ❖ اصلاح الجباية المحلية خاصة العقارية؛
- ❖ ترشيد النفقات الضريبية، من خلال تحليل مدى ملائمة بعض الاستثناءات والانظمة التفضيلية:.

## VI- المراجع

- ❖ بزة صالح، وأمينة بن خزناني. (2020). جباية المؤسسة دروس وتمارين محلولة. برج بوعرييج: دار الباحث
- ❖ خالد الخطيب شحادة، وأحمد زهير شامية. (2018). أسس المالية العامة. عمان، الاردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- ❖ رضا خلاصي. (2014). شذرات النظرية الجبائية. الجزائر: دار هومة.
- ❖ عبد الرحمن بكر. (2015). الحوكمة الضريبية وأثرها في الحد من التهرب الضريبي. مجلة دراسات جبائية..
- ❖ عبد السلام فنغور. (2017). تحليل السياسة الجبائية في الجزائر منذ اصلاحات 1992: تقييم وأفاق. جامعة باتنة 01، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- ❖ عبد الكريم بريش. (2014). دور الضريبة في توزيع الدخل الوطني دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1988-2011، 2014. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.
- ❖ عبد المجيد قدي. (2011). دراسات في علم الضرائب. عمان، الاردن: دار جريير للنشر والتوزيع .
- ❖ عدلي ناشد سوزي. (2000). الوجز في المالية العامة. الاسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر.
- ❖ علي زغدود. (2005). المالية العامة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- ❖ كمال رزيق . (2004). إصلاح النظام الجبائي. الملتقى الوطني حول الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر. المركز الجامعي بشار: الجزائر.
- ❖ محمد الصغير بعلي. (2003). المالية العامة. عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع.
- ❖ محمود جمام. (جوان، 2009). الاصلاح الضريبي في ظل التغيرات الاقتصادية والسياسية. العلوم الاقتصادية.
- ❖ مراد ناصر. (2009). تقييم الاصلاحات الضريبية في الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
- ❖ يلس شاوش. (2013). بشير، المالية العامة المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.